الإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم

الأصل في الخبر أن يكون بالمنكور عن المعروف، مثل: العلم نور والجهل ظلام. وإنّما كان الأصل كذلك لأنّ الإخبار بالمعروف لا يفيد،ل أنّه من باب تحصيل الحاصل. وكذلك الإخبار عن المنكور لا يفيد لأنّ السامع تهمّه أخبار معارفه، وقد جرت العربية على هذا الأصل في كلامها، لذا قال النحاة: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، و في الخبر أن يكون نكرة. ولكن الكلام لا يجري دائما على هذا الأصل، فقد يشترك المبتدأ والخبر في التعريف كما قد يشتركان في التنكير. وهذا الخروج عن الأصل لا يكون هملا دون ضابط، بل له قواعد تحكمه. فإن اشتركا في التعريف كان المبتدأ أعرف، وإن اشتركا في التنكير كان الخبر أنكر. في الحالة الأولى يحمل الأقل تعريفا على النكرة، وفي الثانية يحمل الأقل تنكيرا على المعرفة. مثال الأولى قوله تعلى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ﴾، المبتدأ لفظ محمد أعرف لأنّه دلّ على واحد، وهو رسول الله . صلى الله عليه وسلّم . والخبر لفظ (رسول الله) أقل تعريفا لدلالته على متعدّد، وهو مجموع الرسل. ومثال الثانية قوله تعالى:﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾. المبتدأ أقل تنكيرا لأنّه نكرة موصوفة والخبر أكثر تنكيرا لأنّه نكرة محضة.

أمّا أن يأتي الكلام على عكس ما يقتضيه الأصل فهذا الذي نفى النحاة وجوده.[1] ولكن القرأن الكريم جري في تراكيبه على كل الاحتمالات، بما في ذلك الإخبار عن النكرة بالمعرفة، مع استقامة في الدلالة والمعنى على الوجه الحسن. وإن دل هذا على شيء فإنّما يدل على وجه من وجوه الإعجاز النحوي في القرآن الكريم.

من الإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍوُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَـلَمِينَ﴾ (آل عمران 96) اشتملت الآية على جملة اسميّة منسوخة بإنّ وهي: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍوُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ ﴾. واسم إنّ الذي أصله مبتدأ هو لفظ (أوّل) بدليل النصب، وهو نكرة، ولكن هذه النكرة ليست نكرة بحتة، بل نكرة مخصّصة، خُصّصت مرّتين: مرّة بالإضافة، ومرّة بالصفة، وفي كل مرّة تقل درجة تنكيرها. أُضيفت أوّلا إلى لفظ (بيت)، فتكوّن التركيب الإضافي (أوّل بيت)، ثمّ وصف مدلول التركيب الإضافي

[1] ينظر د.أحمد مختار عمر، ود.مصطفى النحاس زهران، د.محمد حماسة عبد اللطيف، النحو الأساسي،الطبعة الأولى 1404هـ . 1984م ،دار السلاسل الكويت،ص:159.

كلّه بجملة (وُضِعَ لِلنَّاسِ). فأصبح المخبر عنه الذي شغل منصب المسند إليه هو لفظ (أوّل بيت وُضع للناس).

وقد تحدّث النحاة عن مسوّغات الابتداء بالنكرة، التي تقلّل من درجة التنكير، وتؤهّل النكرة لأداء وظيفة المسند إليه. فابن هشام يرجعها كلّها إلى الخصوص أو العموم.[2] والتخصيص إمّا أن يكون بالوصف أو الإضافة، وهذه النكرة قد خصصت بهما معا، وهذا يعني أنّها اقتربت كثيرا من المعرفة. بل صار معرفة، لأنّ لفظ (أوّل بيت وُضع للناس)، من حيث الشكل هو نكرة، لأنّه يتكوّن من تركيب إضافي أضيفت فيه نكرة إلى نكرة، وتركيب وصفي وُصفت فيه نكرة بجملة، والجمل نكرات، فلا وجود للمعرفة من حيث الشكل. أمّا من حيث المعنى أو المضمون فهو معرفة، لأنّه يدل على محدّد أو معيّن. والمعرفة ما دلّ على محدّد أو معيّن.[3]

أمّا الخبر فهو الاسم الموصول (الذي)، وصلته شبه الجملة (ببكة). وقد صنّف النحاة الاسم الموصول من المعارف. ولكنّه من أضعفها تعريفا، إلى درجة أنّه يُعامل أحيانا معاملة النكرة. أنظر مثلا إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ۝٨﴾ (البقرة:8). الجملة الاسمية ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾. تقدّم فيها الخبر شبه الجملة (مِن ٱلنَّاسِ)، وتأخّر المبتدأ وهو الاسم الموصول (مَنْ). ولا يجوز هنا تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، فلو قيل:(من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر من الناس)، لا يكون كلاما، لانعدام الفائدة، لأنّ هذا من قبيل السماء فوقنا والأرض تحتنا. فكل الناس تعرف أنّ من يقول ـ مهما كان قوله ـ هو من الناس. لأنّ فعل القول خاص بالآدميين، نستنتج من هذا أنّ تقديم الخبر شبه الجملة (من الناس) واجب.

---

[2] ينظر محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام،(ط 11)، 1383هـ 1963م، مطبعة السعادة، مصر،ص117.

[3] ينظر على سبيل المثال : الزمخضري، المفصّل، ص:242. ومصطفي الغلاييني جامع الدروس العربية، 149/1. ومحمد سعيد إسبر، وبلال جنيدي، معجم الشامل في علوم العربية ومصطلحاتها،ص:874.

ومن الثابت في قواعد النحو أنّ الخبر شبه الجملة يقدّم وجوبا إذا كان المبتدأ نكرة، فإن كان معرفة كان التقديم جائزا. قال تعالى:﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ ﴾(الروم 4). وقال:﴿وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ ﴾ (الانفطار 19).في الآية الأولى تقدّم الخبر شبه الجملة على المبتدأ المعرفة، وفي الثانية تأخّر.

والشيء الواضح الذي لا يختلف فيه اثنان، أنّ الاسم الموصول في الآية الثامنة من سورة البقرة عومل معاملة النكرة، وضعف التعريف فيه هو الذي سمح بذالك. ولو تأمّلناه جيّدا لوجدناه نكرة لأنّه دلّ على متعدّد، والنكرة ما دلّ على اثنين فأكثر.[4] وكلّما زاد العدد زادت نسبة التنكير. ولا شكّ أنّ الذين قالوا آمنّا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين كثيرون.

ومن الإخبار عن النكرة بالمعرفة قوله تعالى:﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِ ﴾ (آل عمران 185)، والأنبياء 35)، و(العنكبوت 57).المبتدأ النكرة هو لفظ كلّ المضاف إلى نفس. وقد اجتمع في التركيب مسوّغان للابتداء بالنكرة، أوّلهما الدلالة على العموم الموجودة أصلا في لفظ كل، لأنّه من ألفاظ العموم، لذلك له أهليّة القيام بوظيفة المسند إليه في الجملة الاسميّة ولو كان مفردا نكرة ، كما في قوله تعالى:﴿كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾(البقرة116)، و(الروم 26). المسوّغ الثاني هو التخصيص بالإضافة، لأنّ (كل) مضافة إلى (نفس).

أمّا الخبر فهو لفظ (ذائقة المضاف إلى (الموت)، فاكتسب منه التعريف. لكن لفظ الخبر مشتق، لأنّه اسم فاعل من ذاق، اتصلت به تاء التأنيث، وكونه مشتقا جعله يتضمّن معنى الفعل، وهو الدلالة على الحدث، وهذا ما أعطاه إمكانية عمل الفعل. لذلك هناك من قرأ (ذائقةٌ) بالرفع والتنوين، مع نصب (الموت)، على أنّه مفعول به منصوب باسم الفاعل ذائقة.[5] ومشابهته الفعل هذه أكسبته التنكير، لأنّ الأفعال نكرات، والتنكير راسخ فيها، ولا

---

[4] ينظر ابن يعيش ، شرح مفصّل الزمخشري، عالم الكتب بيروت، 351/3.

[5] ـ أنظر أبو حيّان الأندلسي، إعراب القرآن،الطبعة الأولى،1426هـ 2005م، دار الضياء، الكويت، ودار إحياء التراث العربي، لبنان،361/4.

يعتريها التعريف. لذا فهي لا تحتاج إلى دليل التعريف، ولا إلى دليل التنكير. أمّا الأسماء فتنكيرها غير ثابت، لأنّها تقبل التعريف، ويدل عليه فيها دليله (أل أو الإضافة)، وتقبل التنكير ويدل عليه فيها دليله وهو التنوين.

والمركّب الإضافي (ذائقة الموت) الأصل فيه أنّه يدل على معرّف بالإضافة، لأنّه يتكوّن من نكرة أضيفت إلى معرفة، ولكن التنكير الموجود في النكرة (ذائقة) ـ لكونها مشتقّة تضمّنت معنى الفعل ـ غلب على التعريف الموجود في المعرفة (الموت)، وهذا ما مكّنها من أداء وظيفة المسند، التي تؤدّى في الأصل بالمنكور. هذا من جهة ومن جهة ثانية فإنّ التركيب الإضافي إذا كان صدره مشتقا أفاد معنى الجملة الفعلية. أي أنّ لفظ (ذائقة الموت) يعني: (تذوقُ الموتَ). لذلك قرأ البعض: (ذائقةٌ الموتَ)، بتنوين ذائقة ونصب الموت. وما أفاد معنى الجملة صحّ الإخبار به. لأنّ الجمل نكرات، والأصل في الخبر أن يكون بالمنكور.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ﴾ (فاطر 3). الشاهد في الآية قوله: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾. قال أبو علي في الحجة: قرأ حمزة والكسائي (غيرِ) خفضا، وقرأ الباقون (غيرُ) رفعا. ثم أضاف: " احتمل الرفع غير وجه، يجوز أن يكون خبر المبتدأ... ويجوز أن يكون صفة على الموضع، والخبر مضمر تقديره: هل من خالق غير الله في الوجود أو العالم؟ ويجوز أن يكون (غير) استثناء والخبر مضمر، كأنّه قال: هل من خالق إلاّ الله؟ "[6]

والشاهد هنا هو ما جاء على قراءة من رفع لفظ غير، على نية الخبر، وعليه تكون الجملة الاسميّة مكوّنة من المبتدأ النكرة المجرور لفظا بحرف الجر الزائد (من)، والمرفوع محلا،

6 أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض،(ط 1)،1428هـ 2007م، دار الكتب العلمية، بيروت،199/4.

وهو لفظ (خالق). والخبر المعرفة، وهو لفظ (غير)المعرف بالإضافة، لأنّه أضيف إلى لفظ الجلالة. وهذا التخريج الإعرابي نجده في أكثر من موضع.[7]

ومسوغ الإخبار عن النكرة بالمعرفة في هذا التركيب وما يطابقه من تراكيب، أنّ الخبر المعرفة، هو معرفة في شكله فقط، لأنّه مضاف إلى معرفة. لكنّه في مضمونه نكرة، لأنّه لفظ (غير) وهو من النكرات التي لا تعرّف، حتّى ولو أضيفت إلى معرفة، كلفظ (مثل)، و(شبه)، فهذه الألفاظ توصف بها النكرات ولو كانت مضافة إلى معرفة، تقول: رأيت رجلا مثلَك، وشبهَك، وغيرَك. وفي قراءة من جرّ (غير) في الآية تعرب صفة للنكرة (خالق). وهذا دليل تنكيرها، على الرغم من إضافتها إلى معرفة. وعليه فإنّ جملة ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾.هي في شكلها إخبار عن نكرة بمعرفة، ولكنّها في مضمونها إخبار عن نكرة بنكرة، والنكرة الواقعة خبرا أنكر من النكرة الواقعة مبتدأ، لأنّ الواقعة خبرا راسخة في التنكير ولم يَعْتَرِها التعريف، على الرغم من إضافتها إلى معرفة. أمّا الواقعة مبتدأ فكونها تقبل التعريف شكلا ومضمونا جعلها أقل تنكيرا من الأولى. وهذا النمط التركيبي موجود بكثرة في القرآن الكريم.

وفي قوله تعالى: ﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗاۖ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ (الشورى 11). قوله (لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ)، جملة اسمية منسوخة بليس، المبتدأ فيها هو لفظ (شيء) بدليل الرفع، والخبر هو لفظ (كمثله). التركيب يتكوّن في ظاهره من نكرة (شيء) أخبر عنها بشبه جملة (كمثله)، وبهذا الطرح لا يوجد إشكال تركيبي، لأنّ شبه الجملة تركيب والتركيب أنكر من المفرد، فقد أُخبر عن نكرة بما هو أنكر منها.

---

[7] ـ ينظر على سبيل المثال أبو حيان الأندلسي،إعراب القرآن،جمعه ورتّبه وصحّحه محمود شاكر،الطبعة الأولى،1426هـ 2005م، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع،خمس مجلدات، 61/5.
وأبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الشيخ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا (ط 1) 1430هـ 2009م، مجلدين،672/2.

لكن إذا كانت الكاف في (كمثله) زائدة، كما يرى النحاس،[8] وقد ذهب بعض اللغويين إلى وجوب اعتبار الكاف زائدة، وإلاّ سيكون ذلك بمثابة الإقرار والاعتراف بوجود الشبيه والمثيل للمولى سبحانه.[9] إذا اعتبرنا ذلك يبقى الخبر لفظ (مثله) وهو معرّف بالإضافة، وهذا التعريف شكلي، لأنّ لفظ (مثل) من الألفاظ التي لا تعرّف، حتى ولو أضيفت إلى معرفة، وقد ذكرنا هذا آنفا. وعليه فإنّ لفظ (مثله) من ناحية المضمون نكرة، وتنكيره أقوى من تنكير المبتدأ(شيء)، لنفس العلّة في المثال السابق، أي أنّ تنكير ما لا يقبل التعريف أقوى من تنكير ما يقبل التعريف. فالظاهر في هذين المثالين الأخيرين أنّ فيهما إخبار عن نكرة بمعرفة، ولكنّهما في الحقيقة إخبار عن نكرة بما هو أنكر، فالذي حدث هو أنّ النكرة الأقل تنكيرا عوملت معاملة المعرفة فرفعت على الابتداء.

وربّما جاز في قوله تعالى:(لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ). اعتبار الكاف غير زائدة، ولا يكون في ذلك اعتراف وإقرار بوجود المثيل والشبيه لله سبحانه وتعالى. بل يزيد في معنى تفرّده، وقوّة انعدام الشبيه له. لأنّه إذا كان اللفظ في ظاهره يدلّ على انتفاء وجود شبيه الشبيه، فإنّ وجود الشبيه للأصل أكثر انتفاء. وبهذا نكون قد احتكمنا إلى ظاهر اللفظ ـ وهو ما يجب أن يكون بالدرجة الأولى ـ وتجنبنا التأويل بتقدير حرف الجر زائدا، وزدنا لمعنى وحدانية الله بانعدام الشبيه قوّة. وننبّه إلى أنّ الله سبحانه وتعالى وظّف المثيل في الآية لا لأنّه موجود في الواقع، بل لأنّ معناه موجود في أذهان الناس، والخطاب القرآني موجّه للبشر، لذا هو يراعي مقتضيات العقل البشري.

وبهذا التخريج تكون الجملة الاسمية المنسوخة بليس فيها إخبار عن نكرة بشبه جملة، وهذا جار على ما تقتضيه قواعد النحو، لأنّ شبه الجملة تركيب وتنكير التركيب أقوى من تنكير المفرد، وعليه فقد تمّ الإخبار عن النكرة بما هو أنكر منها.

---

[8] ـ ينظر النحاس، إعراب القرآن، (ط 1) 1430هـ 2009م، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،5مجلدات، 103/4.

[9] ـ ينظر فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلّته، ص:172.

ويمكن القول أنّ هذه الجملة تركيب نحوي بديع، يكشف لنا عن وجه من وجوه الإعجاز الربّاني في النحو القرآني. يتجلّى ذلك في تعدّد الوجوه النحويّة لهذا التركيب، وهذه الجوه هي:

1. فيها إخبار عن نكرة بمعرفة:(شيء) أنكر النكرات، أخبر عنها بمعرف بالإضافة (مثله).

2. لكن لفظ (مثل) من نكرات التي لا تعرّف، لذا يمكن اعتبار هذا إخبار عن النكرة بالنكرة.

3. إخبار عن نكرة بشبه جملة، إذا لم نعتبر الكاف زائدة، ونظرنا إلى لفظ، (كمثله) على أنّ شبه جملة خبر مقدّم وجوبا لأنّ المبتدأ نكرة.

الإحالات

[1] ينظر د.أحمد مختار عمر، ود.مصطفى النحاس زهران، د.محمد حماسة عبد اللطيف، النحو الأساسي،الطبعة الأولى 1404هـ . 1984م ،دار السلاسل الكويت،ص:159.

2 ينظر محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام،(ط 11)، 1383هـ 1963م، مطبعة السعادة، مصر ،ص117.

[3] ينظر على سبيل المثال : الزمخضري، المفصّل، ص:242. ومصطفي الغلاييني جامع الدروس العربية، 149/1. ومحمد سعيد إسبر، وبلال جنيدي، معجم الشامل في علوم العربية ومصطلحاتها،ص:874.

4 ينظر ابن يعيش ، شرح مفصّل الزمخشري، عالم الكتب بيروت، 351/3.

[5] . أنظر أبو حيّان الأندلسي، إعراب القرآن،الطبعة الأولى،1426هـ 2005م، دار الضياء، الكويت، ودار إحياء التراث العربي، لبنان،361/4.

6 أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض،(ط 1)،1428هـ 2007م، دار الكتب العلمية، بيروت،199/4.

[7]. ينظر على سبيل المثال أبو حيان الأندلسي،إعراب القرآن،جمعه ورتّبه وصحّحه محمود شاكر،الطبعة الأولى،1426هـ 2005م، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع،خمس مجلدات، 61/5.

وأبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الشيخ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا (ط 1) 1430هـ 2009م، مجلدين،672/2.

8. ينظر النحاس، إعراب القرآن، (ط 1) 1430هـ 2009م، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،5مجلدات، 103/4.

[9] . ينظر فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلّته، ص:172.

قائمة المصادر والمراجع

القرأن الكريم

1 د. أحمد مختار عمر، ود. مصطفى النحاس زهران، د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو الأساسي، الطبعة الأولى 1404هـ . 1984م ، دار السلاسل الكويت،ص:159.

2 أبو حيان الأندلسي، إعراب القرآن، جمعه ورتّبه وصحّحه محمود شاكر، الطبعة الأولى،1426هـ 2005م، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، خمس مجلدات،

3 الزمخضري، المفصّل، ص:242

4 النحاس، إعراب القرآن، (ط 1) 1430هـ 2009م، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،5 مجلدات

5 أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض،(ط 1)،1428هـ 2007م، دار الكتب العلمية، بيروت

6 فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلّته،

7 محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام،(ط 11)، 1383هـ 1963م، مطبعة السعادة، مصر.

8 أبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الشيخ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا (ط 1) 1430هـ 2009م، مجلدين

9 محمد سعيد إسبر، وبلال جنيدي، معجم الشامل في علوم العربية ومصطلحاتها، (ط 2) 1985م، دار العودة بيروت.

10 مصطفي الغلاييني جامع الدروس العربية، (ط 13) 1398هـ 1978م،منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان

11 ابن يعيش ، شرح مفصّل الزمخشري، عالم الكتب بيروت،